

المَقْصِدِيَّةُ وَ تَوْجِيهِ الخِلافِ النَّحْوِيِّ قِرَاءَةٌ فِي دَلَائِلِ الإِعْجَازِ لِعَبْدِ القَاهِرِ الجِرْجَانِيِّ

الدكتورة سميرة موسى *

يوسف العمر **

(تاريخ الإيداع 15 / 6 / 2015. قبل للنشر في 18 / 10 / 2015)

□ ملخّص □

يتوخّى هذا المقال قراءةً جديدةً لمفهومٍ من أكثر المفاهيم دوراناً عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، وهو مفهوم "قصد المتكلم"؛ لمراجعته وكشف النقاب عنه، ومن ثمّ تبين مدى كفايته في توجيه الخلاف النحويّ، وقطع عروق الجدل حول بعض الشواهد النحويّة التي أوردها الجرجاني في مدوّنته الشهيرة "دلائل الإعجاز". وهنا ملاحظة مهمّة، وهي أنّ تلك القراءة تجمع بين اتجاهين: عربيّ، وغربيّ، إذ إنّ القصد، أو "المقصديّة" (Intentionnalité) بمفهوم المعاصرين، هي من أبرز المفاهيم التداوليّة (pragmatique) التي أثبتت حضورها ونجاحها في الآونة الأخيرة.

الكلمات المفتاحيّة: النّظم، المقصديّة، الوظيفة، أوستين، سيرل، الجرجانيّ.

* مدرّسة ، قسم اللغة العربيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة تشرين، اللاذقيّة، سورية.
** طالب ماجستير، قسم اللغة العربيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة تشرين، اللاذقيّة، سورية.

Intentionnalité et diriger litige sntaxiqu Lecture dans les preuves de miracle d' Abd Al kaher Al JerJanie

Dr. Sameera Mousa *
Yousef Al omar **

(Déposé le 15 / 6 / 2015. Accepté 18 / 10 / 2015)

□ Résumé □

Cet article adopte une nouvelle lecture d'une notion qui est la plus courante notion chez Abd Al kaher Al JerJanie concepts plus une rotation lorsque Abdul Al kaher Al JerJani (D. 471 H), il s'agit d'une notion "l'intention du parlant"; pour la reviser et dévoiler, Alors, il montre sa suffisance à diriger le litige sntaxique et annuler les discussions En ce qui concerne les incidences sntaxiques qui a annoncé Al JerJane dans son célèbre corpus (les preuves de miracle).

ici on a un important remarque ou' cette lecture rassemble Entre deux cotes: arabe et occidentale, ou l'intention ou l'intentionnalité dans l'esprit des contemporains qui sont parmi les plus importantes notions (Pragmatique) qui a affirmé la présence dans et sa efficacité dernièrement.

Mots clés: systèmes, Intentionnalité, fonction, Austin, Searle, Al Jourjani.

* Professor, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Postgraduate Student, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

بادئ ذي بدء أقول: إنَّ في النَّحو العربيِّ نظراتٍ ما تزالُ بحاجةٍ إلى إعادةِ كشفٍ وتركيبٍ من جديدٍ، حتَّى نجلو غايةَ النَّحوِ الحقيقيَّة؛ ليكونَ علماً يُفهمُ به خطابُ العربِ واستعمالُهم⁽¹⁾، وليسَ علماً بالعلامةِ الإعرابِيَّةِ "وبذلك تنتهي مهمتهُ مادامَ قد حقَّقَ لنا صحَّةَ العبارةِ في ذاتها بصرفِ النَّظرِ عن صلتها بالقراءِ أو السَّامعينِ"⁽²⁾. كما ذهبَ إلى ذلك أحدُ الباحثينِ.

والحقيقةُ أنَّ هذا الفهمَ القاصرَ لطبيعةِ النَّحوِ له خلفيَّةٌ أسيءَ فهمُها، فإذا كانَ النَّحاةُ العربُ في تعييدهمُ للعربيَّةِ، قد وجَّهوا كثيراً من النَّصوصِ توجيهاً بدا الاهتمامُ فيه بالمتلقِّي ظاهراً، فلا تثريبَ عليهم، وإنَّ ذلك لا يقلُّ بحالٍ من الأحوالِ من قيمةِ إنتاجهمِ العلميِّ إذا ما وضعناه في سياقهِ التَّاريخيِّ الذي أنتجَ فيه، أمَّا أن يُؤوَّلَ ذلك التَّوجُّهَ تأويلاً بما يوافقُ هوى مؤوِّله، فذاك من التَّهافتِ والاضطرابِ.

ومن هنا، فقد أصبحَ لزاماً على من يتوخَّى دراسةَ النَّحوِ دراسةً تقيِّه عباراتِ المعيارِيَّةِ الصَّارمةِ، على حدِّ قول بعضِ الدَّارسينِ المعاصرينِ، أن يبدأ بدراسةِ النَّحوِ انطلاقاً من المعنى إلى المبنى، وليسَ العكس، ذلك أنَّ "العبرة يجبُ أن تكونَ بالمقاصِدِ والمعاني لا بالألفاظِ والمباني"⁽³⁾، من هنا يأتي هذا البحثُ لدراسةِ جانبٍ من جوانبِ النَّحوِ انطلاقاً من المقاصِدِ التي يرومُ المتكلِّمُ تحصيلها عبرَ اللُّغةِ في مستوياتها المعروفةِ، وهذهِ الدَّعوةُ ليست بكرةً، وإنَّما بدأها عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ في مؤلِّفه (دلالتُ الإعجاز)، وهي دعوةٌ تمثِّلُ اتجاهاً ناضجاً لفهمِ معنى النَّحوِ فهماً واعياً.

وقد كانَ الإمامُ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ واحداً من أبرزِ النَّحاةِ العربِ الذين أشاروا إلى تلكِ الظَّاهرةِ إشاراتٍ ذكيَّةً تدلُّ على امتلاكه مقاليدَ اللُّغةِ، ولكنَّه يختلفُ عن أضرابهِ أنَّه تناولها بعمقٍ منظرًا ومطبَّعاً في الوقتِ نفسه. ففي كتابه (دلالتُ الإعجاز)، الذي يمثِّلُ بحقَّ فلسفةً نحوِ الجرجانيِّ، حاولَ أن يكشفَ ملامحها الخاصَّةَ والتميزَةَ عبرَ استثماره مجموعةً من المفاهيمِ الدَّالة، كان مفهومُ "المقاصِدِ" أبرزها، فجعلَ مزايا النَّظمِ بحسبِ المقاصِدِ التي يريدُ المتكلِّمُ التَّعبيرَ عنها، ولاغرو في ذلك "فجميعُ الكلامِ معانٍ ينشئها الإنسانُ في نفسه، ويصرِّفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجعُ فيها عقله، وتوصِّفُ بأنَّها مقاصِدُ وأغراضٌ..."⁽⁴⁾، على حدِّ تعبيره.

وممَّا لا شكَّ فيه، أنَّ استثمارَ الجرجانيِّ لهذا المفهومِ، لم يكنِ اعتباطياً، أو رجماً بالغيبِ، إنَّما هو استثمارٌ واعٍ ومدروسٌ، يأتي في سياقِ التَّأسيسِ لنظريَّةٍ متكاملةٍ، عُدَّتِ المقصدِيَّةُ ضلعاً أساسياً من أضلاعها⁽⁵⁾.

(1) - الغزاليُّ، أبو حامد، المستصفي في علم الأصول. تح: محمد عبد السَّلام عبد الشَّافي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط 1، 1993، ص 344.

(2) - الشَّايب، أحمد، الأسلوب دراسة بلاغيَّة تحليليَّة لأصول الأساليب الأدبيَّة. مكتبة النَّهضة المصريَّة، ط 8، 1991، ص 26.

(3) - صحراوي، مسعود، التَّداوليَّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليَّة لظاهرة ((الأفعال الكلاميَّة)) في التَّراث اللُّسانيِّ العربيِّ. دار الطليعة، بيروت، لبنان ط 1، 2005، ص 172.

(4) - الجرجانيُّ، عبد القاهر، دلالتُ الإعجاز. تعليق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2، د ت، ص 406.

(5) - يُنظر: الشَّهري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيَّات الخطاب - مقاربيَّة لغويَّة تداوليَّة. دار الكتاب الجديدة المتَّحدة، بيروت، لبنان، ط 1، 2004، ص 141. بتصرف يسير.

أهمية البحث وأهدافه:

سنحاول في هذا المقال أن نكشف النقاب عن ظاهرة تداولية مهمة في الدراسة النحوية العربية، وهي مفهوم (قصد المتكلم). وهو بحث ذو أهمية كبرى؛ لأن أساسه النظري ذو شقين: عربي وغربي، وقد تبين للبحث أن الجرجاني كان رائداً من رواد القسم العربي، وتأتي أهمية البحث من أثره في ضبط بنية التركيب العربي، بوجهه وفروقه، وتوجيه دلالاته وخلافاته النحوية التي أضحت عبئاً ثقيلاً على دارسي العربية، وذلك عبر اختبار هذا المفهوم في مدونة عربية شهيرة وهي (دلائل الإعجاز)، بوصفها منطلقاً نظرياً وتطبيقياً معاً. ولا يظن ظان أن من أهداف البحث إثبات أن القديم متقدم والانحياز إليه، أو التعلق بالحديث بحكم حداثة إنجازاته، إنما هو تحاور علمي منصف بمعنى القرض والاقتراض، إذ لا يحق لأي لغة أن تزعم امتلاكها للحقيقة المطلقة، فتصير بذلك لغواً لا لغة.

منهجية البحث:

وبما أن وحدة المنهج تعني وحدة الموضوع، فسيتمد البحث المنهج الوصفي مشفوعاً بالتحليل، وذلك اهتداءً بصنيع الجرجاني في نظرية النظم التي كان التحليل أداة أساسية من أدواتها.

المقصدية، قراءة في المفهوم:

إذا أردنا أن نقوم بنخل هذا المفهوم من الموروث العربي، فعلينا أن نمر على: المعجم و النحو والبلاغة والتداولية، إذ استمر كل منها ذلك المفهوم استثماراً متفاوتاً في الكم والكيف؛ أي من جهة تكرار المصطلح وتطبيقه. هذا عربياً، أما غريباً، فسوف يتبين أن هذا المفهوم قد وُلِدَ من رحم نظرية أوستين (Austin)، نظرية أفعال الكلام (la théorie des actes d parol)، فهي التي أكسبته الحضور والانتشار في أوساط العلوم اللغوية فيما بعد.

القصد معجمياً:

جاء في لسان العرب: القصدُ استقامة الطريق، قَصَدَ يَقْصِدُ قَصْداً فهو قاصِدٌ. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل، الآية 9]؛ أي على تبين الطريق المستقيم، والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة.. والقصدُ الاعتمادُ والأَمُّ. (6).

أما في تاج العروس فقد ألفينا القصدَ بمعنى (السَّمْت)؛ أي المذهب، قال: السَّمْتُ: (قصدُ الشيء)، وإنه لحسنُ السَّمْتِ؛ أي حسنُ القصدِ والمذهب. (7). فالنَّيَّةُ، والاعتزازُ نحو الشيء وإرادته، هي المعاني التي تدور حولها مادةُ (قَصَدَ) في المعجم العربي، فيكفي من القلادة ما أحاط بالجيد.

القصد عند النحاة العرب:

لقد كان النحاة العرب متفاوتين في تفعيل هذه الظاهرة اللغوية واستثمارها استثماراً منتجاً، كما تجدر الإشارة إلى أن إشاراتهم إلى تلك الظاهرة كانت أشتاتاً متفرقة في بطون كتب النحو، يقول ابن جنّي: " فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه.. وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها،

(6) - ابن منظور، محمد بن المكرم، لسان العرب. دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، د ت، مادة (قَصَدَ).

(7) - الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس. دار الهداية، د ط، د ت، مادة (سَمْت).

وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فنضطرُّ إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسها... (8).

كما أشار ابن جنّي أيضاً إلى أن أمر الحذف متوقّف على قصد المتكلّم وغرضه من الكلام، "وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يُعلّم المراد لزم التّمييز إذا قصد المتكلّم الإبانة. فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التّمييز. وهذا إنّما يصلحُه ويفسده غرض المتكلّم، وعليه مدار الكلام" (9).

وحسبنا هنا الإشارة إلى ما ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر، قال: "من ذلك قالوا: ما جاز إعرابه بياناً جاز إعرابه بدلاً، وقد استشكل بأنّ البدل في نية سقوط الأول، والبيان بخلافه، فكيف تجتمع نية سقوطه وتركه في تركيب واحد؟ فأجاب رضي الدين الشاطبي: بأنّ المراد أنّه مبنيّ على قصد المتكلّم، فإن قصد سقوطه وإحلال التابع محله أعرب بدلاً، وإن لم يقصد ذلك أعرب بياناً.. وفروع ذلك كثيرة، بل أكثر مسائل علم النحو مبنيّة على القصد.. (10). فقد جعل القصد قرينة تمييزيّة يُحكم من خلالها على صحّة وجه نحويّ دون آخر، فضلاً على ذلك، فإنّ هذا النّصّ النحويّ المحمل بالمعاني الوظيفيّة التداوليّة يستطيع أن يدحض الفكرة القائلة: إنّ الحدود مازالت ضبابيّة بين النحو العربيّ ذي الصبغة التراثيّة والتداوليّة الحديثة، وهي حدود، إنّ سلّمنا بصحّة هذه الفرضيّة، قد تدوب إذا ما نظرنا إلى السياق التّاريخي الذي أنتج فيه كلّ منهما.

وإذا كان ابن جنّي وأضرابه، قد توقّفوا عند حدود التّنظير المختصر والتّطبيق العفويّ في أحايين كثيرة، فعلياً نحن أن نتحرّك إلى مستوى التّطبيق بمفهومه العمليّ الواسع، مستلهمين مغزى إنجازاتهم بالنسبة إلى همومنا الحاضرة والمستقبليّة.

أمّا عبد القاهر الجرجاني، وهو من الذين كابدوا اللّغة المكابدة التي تستحق، فقد ذكر نصوصاً كثيرة تشي بنتبهه على أثر تلك الظاهرة المهمّة في دراسة اللّغة، وهي إشارات تدلّ على عمق التّفكير اللّغويّ والنحويّ عنده. وقد سبقَت الإشارة إلى أنّ الجرجانيّ قد نحا نحواً مختلفاً عن سابقه، فأحسن استثمار ما كانوا قد أشاروا إليه، يقول في كلامه على التّأليف: "التّأليف هو إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلّم فلا يصير (ضرب) خبراً عن زيد بوضع اللّغة بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له" (11).

وفكرة القصد عند الجرجانيّ تعود في مرجعيّتها إلى فكرة الكلام النّفسيّ عند الأشاعرة، فاستثمرها وأقام عليها نظريّته الكبرى في النّظم؛ ولهذا قرّر في غير موضع، أنّ الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرّفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويرجع فيها إليه.. [و] أنّ الفائدة في العلم بها واقعة من المنشئ لها، صادرة عن القاصد إليها... (12).

لقد أكّد الجرجانيّ في مواضع كثيرة من دلائل الإعجاز خاصّة، أنّ القصد هو المحرّك للعمليّة الكلاميّة، وهو أساس النّظم، وله في ذلك نصوص كثيرة، سوف نتبينها لاحقاً، ومن ذلك مثلاً تأكّده على أنّ القصد، أو

(8) - ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص. تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط 2، دت، ج 1، ص 248.

(9) - المصدر نفسه، ج 2، ص 378.

(10) - السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر. دار الكتب العلميّة، بيروت، دط، 1983، ص 50.

(11) - الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة. تعليق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 355.

(12) - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز. ص 418.

المقصدية بالتعبير المعاصر، هي أساس النسق والترتيب، يقول: " لا يكون الإتيان بالأشياء بعضها في أثر بعض على التوالي نسقاً وترتيباً حتى تكون الأشياء مختلفة في أنفسها، ثم يكون للذي يجئ بها مضموماً بعضها إلى بعض غرض فيها ومقصود لا يتم ذلك الغرض وذلك المقصود إلا بأن يُتَخَيَّرَ لها مواضع فيجعل هذا أولاً وذلك ثانياً... " (13). ويقول في موضع آخر: "وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة، إن لم يقدم فيه ما قدم ولم يؤخر ما أخر ويُدَى بالذي نُتِي به أو نُتِي بالذي تُلَّت به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة" (14).

إذاً، يتبين من خلال هذه النصوص أن الجرجاني قد نحا نحواً مختلفاً عن أضرابه، إذ استطاع، عبر مرجعيته الأشعرية، أن يقرأ النحو العربي قراءة جديدةً بالعناية والتقدير، وذلك من خلال ربطه التركيب العربي بمستعمله، ومقامات إنجازها المختلفة، فتوصل إلى صياغة نظرية وتطبيقية لمفهوم النظم، مفادها: (أن المزية التي تظهر في الوجوه والفروق إنما تنتج عن المقاصد والأغراض التي يروم المتكلم التعبير عنها) (15).

القصد عند البلاغيين:

تعدُّ البلاغة العربية مجالاً خصباً للدرس التداولي الحديث بإقرار كثير من الدارسين، فبينهما وشائج قرى واضحة، وإن اختلفت المصطلحات والمقولات الموظفة في كل منهما، ولاسيما مفهوم (الخبر والإنشاء) الذي عدَّ مكافئاً لنظرية (الأفعال الكلامية) عند المعاصرين (16).

ولإمام عبد القاهر الجرجاني باع في البلاغة طويلاً، لا يمكن لدارس البلاغة أن يتجاوزها أو ينكر إنجازها بأي حال من الأحوال، فله نظرات ثاقبة استطاع من خلالها أن يكتشف قوانين تشكيل النصوص وكيفية إنتاجها للدلالة. وقد ألقى البحث الجرجاني يعول على (القصد) كثيراً في تحليله البلاغي، بل يجعله ضابطاً تضبط فيه، الأمور وتوزن الأشياء، ويبدو ذلك ظاهراً في كلامه على التمثيل مردوداً فيه الفرع إلى موضع الأصل، والأصل إلى موضع الفرع، ومما ذكره من شواهد قد جاءت على هذا السمت قول القاضي التنوخي: [الخفيف]

كأن النجوم بين دجاها سنن لاج بينهن ابتداء (17).

إنَّ العادة الجارية أن تُشَبَّه السُننُ بالنُجوم، بيدَ أنه عكسَ فشبَّه النُجومُ بالسُنن، وهنا يجعل الجرجاني القصد علماً على معرفة الأصل من الفرع، يقول: "والحكم على أحدهما بأنه فرع أو أصل يتعلَّق بقصد المتكلم... " (18).

أمَّا السُّكَاكِيُّ (ت 626هـ) وهو واحدٌ من أظهر البلاغيين العرب الذين تجلَّت في كتاباتهم ملامح الدرس التداولي الحديث، فقد اهتمَّ بالمنكلم ومقاصده، وبالمقامات التي يتم عبرها إنجاز تلك المقاصد، ويبدو ذلك جلياً من خلال اهتمامه بفكرة "مقتضى الحال"، إذ جعلها تضطلع بدور المرشد في ضبط المعاني وتحديد المقاصد، بغية تحقيق الفائدة لدى المتكلم والسامع على حدٍّ سواء، فتمكَّن المتكلم من التعبير عما يلج بخاطرهِ من معانٍ، وما يقصده

(13) - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 363-364.

(14) - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(15) - المصدر نفسه، ص 69.

(16) - ينظر: أوستين، جون، نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلام . ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، دط، 1991. فمجل فصول الكتاب تتكلم على هذه القضية، (الخبر والإنشاء) وشروط مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهو ما تكلم عليه السُّكَاكِيُّ في كتابه "مفتاح العلوم".

(17) - ينظر البيت: الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص 196.

(18) - الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص 204.

من أغراضٍ بحسب الظروف والمقامات، فيختار لمقاصده تراكيبَ مخصوصةً تتسجمُ والمقامات التي يوجدُ فيها مع سامعِهِ...⁽¹⁹⁾؛ ولهذا رأى أنَّ علمَ المعاني، بعد أن أكسبته النُّضجَ والكمالَ، هو علمُ "المقامات والمقاصد"⁽²⁰⁾.

القصد عند التداولين:

يصدُرُ مفهومُ القصدِ عن نظريّةِ الأفعالِ الكلاميّةِ التي جاءَ بها الفيلسوفُ أوستين (Austin)، ومن ثمَّ طوّرها تلميذُهُ سيرل (Searle)، فسَعَى إلى إكسابها النُّضجَ والضبطَ المنهجيَّ. والبحثُ في هذهِ النظريّةِ، هو "بحثٌ في مضغَةِ الاهتمامِ الأوليِّ للتداوليّةِ وأساسٌ من أكبر أسسها..."⁽²¹⁾. ومعلومٌ أنَّ من أبرز مهامِ التداوليّةِ أنّها تعرضُ للمعنى الاستعماليِّ للغة، فتهنمُ بالمتكلمِ وكلِّ ما يتعلّقُ به، ويؤثّرُ سلباً أو إيجاباً على الرّسالةِ اللُّغويّةِ؛ ولهذا "تعمّقُ أوستين في إنجازِ فلسفةٍ دلاليّةٍ تهتمُّ بالمضامينِ والمقاصدِ التّواصليةِ، وتختلفُ عمّا عرفناه عندَ علماءِ الدّلالةِ اللُّغويينِ، وخاصّةً البنيويينِ منهم... ومن الجديدِ الذي أضافهُ أوستين، إدخالُهُ مفهومَ "القصديةِ" في فهمِ كلامِ المتكلمِ، وفي تحليلِ العباراتِ اللُّغويّةِ، وهو مبدأٌ أخذهُ من الفيلسوفِ هوسرل (Hossrl) والظّاهريّينِ واستثمرهُ في تحليلِ العباراتِ اللُّغويّةِ. وتتجلّى مقولةُ "القصديةِ"، خاصّةً، في الرّبطِ بين التّراكيبِ اللُّغويّةِ ومراعاةِ غرضِ المتكلمِ والمقصدِ العامِّ من الخطابِ، في إطارِ مفاهيميٍّ مستوفٍ للأبعادِ التّداوليّةِ للظّاهرةِ اللُّغويّةِ"⁽²²⁾. ويأخذُ مفهومُ القصدِ موقعاً متميّزاً من نظريّةِ أوستين، فألفيناه يعدّه المحورَ الرّئيسَ في نظريّتهِ.

والحقيقةُ أنّ هناك تقارباً بين الأتجاهين العربيِّ والغربيِّ فيما يتعلّقُ بهذا المفهومِ، ويبدو ذلك في كلامِ سيرل على "القصديةِ"، يقولُ: "توحي الكلمةُ أنّ القصديةِ، بمعنى التّوجّهِ، يجبُ دائماً أن تكونَ مرتبطةً بـ ((القصد))، بمعنى النّيّةِ..."⁽²³⁾. وهذا عينُ ما ذهبَ إليه جُلُ العلماءِ العربِ، إذ فسّرَ أكثرُهُم القصدَ على أنّه بمعنى النّيّةِ والاعتقادِ والتّوجّهِ نحو الشّيءِ وإرادتهِ.

المقصديةُ وتوجيهُ الخلافِ النّحويِّ في شواهدِ دلائلِ الإعجازِ:

إنّ مدارَ البحثِ في مسألتنا هذهِ، على حضورِ مبدأِ "قصدِ المتكلمِ" في تحليلِ الجرجانيِّ وتفسيرِهِ لبعضِ الشّواهدِ النّحويّةِ التي وجدَ أنّ قصدَ المتكلمِ هو الضّابطُ الأساسيُّ في توجيهها وضبطها. والنّصوصُ التي بصّرَ بها البحثُ فيما يتعلّقُ بتلكِ الشّواهدِ، تتضمّنُ إشاراتٍ صريحةً من لدنِ الجرجانيِّ إلى "القصدِ" بالتّصوّرِ المعاصرِ لهذا المفهومِ.

وقد بدأ الجرجانيُّ كلامَهُ في اللفظِ والنّظمِ، فأشارَ إشارةً صريحةً إلى التّعالقِ القائمِ بين مقصدِ المتكلمِ والتّركيبِ، وأنَّ أيّ تعبيرٍ في ذلك التّركيبِ سيؤدّي -لا محالة- إلى تغييرٍ في القصدِ منه، ومن ثمَّ فسادِ النّظمِ من أصلِهِ، يقولُ: "إنّ ههنا استدلالاً لطيفاً تكثُرُ بسببِهِ الفائدةُ وهو أنّه يُتصوّرُ أن يعمدَ عامدٌ إلى نظمِ كلامٍ بعينه فيزيلُهُ عن الصّورةِ

(19) - لهويميل، أباديس، السّياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم متابعه تداوليّة . مجلة المخبر، أبحاث في اللّغة والأدب الجزائريّ - جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 9، 2013، ص 177.

(20) - العمري، محمد، البلاغة العربيّة أصولها وامتداداتها . أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط 1، 1999، ص 175.

(21) - صحراوي، مسعود، التّداوليّة عند العلماء العرب . ص 5.

(22) - المرجع نفسه، ص 10. بتصرف يسير.

(23) - سيرل، جون، العقل واللّغة والمجتمع - الفلسفة في العالم الواقعي . تر: سعيد الغانمي، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط 1، 2006، ص 129.

التي أرادها الناطم له ويفسدها عليه من غير أن يحول منه لفظاً عن موضعه أو يبدله بغيره أو يغير شيئاً من ظاهر لفظه⁽²⁴⁾. يقول أبو تمام: [الطويل].

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لِعَابُهُ وَأُرِي الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلُ⁽²⁵⁾.

يقول الجرجاني في تحليل وظيفي تداولي لهذا البيت: "إن قدرت في بيت أبي تمام.. أن ((لعاب الأفاعي)) مبتدأ و ((لعابه)) خبر كما يوهمه الظاهر، أفسدت عليه كلامه وأبطلت الصورة التي أرادها فيه، وذلك أن الغرض أن يشبه مداده بأري الجنى على معنى أنه إذا كتبت في العطايا والصلوات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها.. وهذا المعنى إنما يكون إذا كان لعابه مبتدأ ولعاب الأفاعي خبراً، فأما تقدير أنك أن يكون ((لعاب الأفاعي)) مبتدأ و ((لعابه)) خبراً فيبطل ذلك ويمنع منه البتة ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مراداً في مثل غرض أبي تمام...⁽²⁶⁾".

نلاحظ ابتداءً أن الجرجاني يشير ضمناً إلى مسألة لا تقل شأنًا عن قصد المتكلم الذي تحدث عنه، وهي مسألة التأويل من جهة المتلقي، فيتخذها سبيلاً إلى جعل الصلة وثيقة بين البنية (structure) والوظيفة (fonction)، ومن هنا، فإن إدراج المتلقي في نصاب الاعتبارات غير اللغوية التي تضطلع بأثر كبير في القبض على الدلالة المطلوبة والوجه الدقيق، أمر ممكن ومفيد في هذا المضمار.

إذاً، فإن تأويل الجملة وتحليل وظائف عناصرها لا يمكن القطع به استناداً إلى قوانين النظام النحوي والعلامة الإعرابية فحسب، بل تُضاف إليها اختيارات أصحابها الذين نظموا، وما يرتبط باختياراتهم من مقاصد وأغراض تعبيرية تختلف باختلاف المتكلمين والظروف المحيطة بإنتاج الكلام، وههنا بيان كافٍ على صحة ذلك، إذ إن النظر إلى بيت أبي تمام في ضوء العلامة الإعرابية وحدها سيضلنا حتماً عن المقصد الحقيقي للمتكلم (الشاعر)، وليس ببعيد عن ذلك يقول الدكتور مسعود صحراوي: "إن التحليل البنيوي الصوري يسوي بين لفظي: "لعاب الأفاعي" و"لعابه" في الوظيفة الإسنادية؛ أي الأمر متروك للقارئ أو للمحلل النحوي فأيهما شاء جعله مبتدأ (مسند إليه)، وأيهما شاء جعله خبراً (مسند إليه) أما عبد القاهر فيبين خطأ هذا التحليل اعتماداً على غرض المتكلم وقصده...⁽²⁷⁾".

هذا يعني أن العلامة الإعرابية قرينة من قرائن كثيرة يستعين بها المتلقي للنفاذ إلى مقاصد المتكلم وتأويلها، وقد عبر ابن جني عن هذا الرأي بنصّ قيم يقول فيه: "فأما في الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والتصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"⁽²⁸⁾، ومن ههنا يمكن لنا أن نقول: إنه لا بد من أن نشفع المستوى الشكلي والدلالي في دراسة النحو بمستوى آخر تقدح شرارته تلك النصوص القيمة، وهو المستوى التداولي، وليس هذا افتراضاً على سبيل التخمين، إنما هو قول يقوله الجرجاني نفسه عندما تكلم على الفساد الذي يمكن أن يصيب أطراف النظم إذا أخطأ المتلقي في النفاذ إلى قصد المتكلم وفهمه فهماً دقيقاً، وهذا ما انفكت التداولية تنادي به، ذلك أن هذا الاتجاه يعني بدراسة الاستخدام اللغوي والصواب التي تحكمه، وأثر المقام أو السياق غير اللغوي في التواصل الإنساني،

(24) - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 283.

(25) - أبو تمام، الديوان، شرح الخطيب التبريزي، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط 4، د ت، مج 3، ص 123.

(26) - المصدر نفسه، ص 283-284.

(27) - صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ص 201-202.

(28) - ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج 1 ص 109-110.

ويتميز.. بعنايته بكل من المتكلم والسامع والعلاقة بينهما.. كما يهنئ بقدره السامع على الكشف عن مقاصد المتكلم واستجابته لها، وما يستلزمه التواصل من معانٍ مقامية لا تستطيع النظريات الشكلية الكشف عنها أو تحليلها⁽²⁹⁾. وهذا يعني أن الجرجاني استطاع أن يتخذ من قصد أبي تمام في الشاهد السابق، قرينة أساسية في تحليله، ليحدد من خلاله الوظيفة النحوية لكل من المسند والمسند إليه، ومن ثم توصل إلى القول بإعراب الشاهد على الوجه الذي ذكر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فهمه للقصد على هذا الوجه يجعله داخلاً في فلك الفهم المعاصر لهذا المفهوم، فهو في المفهوم اللساني المعاصر: "مجموع الخصوصيات التي تميز دلالة وحدة مفردانية عن دلالة وحدة أخرى"⁽³⁰⁾.

ومن هنا، يمكن أن نقول: إن الجرجاني اعتمد هذا المفهوم التداولي اعتماداً صريحاً في دلائل الإعجاز، بل ذهب أحد الباحثين إلى أن القصد، أو المقصدية باصطلاح المعاصرين، هي ضلع أساسي من أضلاع نظرية النظم⁽³¹⁾. وقد تبين لنا من تعليقه على بيت أبي تمام أن الخلل في فهم الخطاب ينتج غالباً من إهمال القصد منه وعدم الالتفات إليه، إذ إن أبا تمام أرد أن يشبه مداد قلمه بلعاب الأفاعي في مقام الذم والهجاء، وبأري الجني في مقام المديح والعطايا، وهذا المعنى لا يتأتى بحال إذا نحن أولنا هيئة التركيب اعتماداً على القوانين النحوية وحدها. ويذكر الإمام الجرجاني لتقوية ما ذهب إليه، تحليل أستاذه أبي علي الفارسي لشاهد شعري آخر، يقول: "واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبراً ثم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليه فيه فلم تعلم أن المقدم خبر حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبر"⁽³²⁾. يقول الجرجاني: أنشد الشيخ أبو علي في التذكرة: [الخفيف]

نم وإن لم أنم كزاي كزكا
شاهد منك أن ذاك كذا⁽³³⁾.

وينبغي، قبل أن نأتي على تحليل الفارسي والجرجاني، أن نشير إلى آراء النحاة حول هذه المسألة، فالزمخشري (ت538هـ) يقول: "وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً، كقولك: ((زيد المنطلق)).. ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيهما قدمت، فهو المبتدأ"⁽³⁴⁾.

وغير بعيد عن الزمخشري يذهب ابن يعيش (ت643هـ) المذهب ذاته، إذ يقول: "إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم تقدم الخبر؛ لأنه مما يشكل ويلتبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه، فأيهما قدمت كان المبتدأ"⁽³⁵⁾.

(29) - أحمد نحلة، د. محمود، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. دار المعرفة الجامعية، دط، 2002، ص 57-58. بتصرف يسير.

(30) - غاري بريور، ماري نوال، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات. تر: عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، الجزائر، ط 1، 2007، ص 62.

(31) - ينظر: الشهري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب - مقارنة لغوية تداولية. ص 141.

(32) - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز. ص 285.

(33) - ذكر الجرجاني البيت من غير أن يعزوه إلى قائل معين، كما ذكر صدره ولم يذكر العجز، وهو لأبي تمام يُنظر: التبريزي، الخطيب، شرح ديوان أبي تمام. محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، مج 4، ط 3، دت، ص 248.

(34) - الزمخشري، جار الله أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1999.

(35) - ابن يعيش، موفق الدين، شرح الفصل. إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت، ج 1، ص 99.

ومن الملاحظ أن هذه الآراء وَمَنْ لَفَّ لَهَا تَضِيْقٌ وَظِيْفَةٌ النَّحْوِ وَتَحْصُرُهَا فِي تَصَوُّرِ الْجَانِبِ الصُّوْرِيِّ الشُّكْلِيِّ كما هو، وما من شك في أن مثل هذه النظريات غير كافية وحدها لتحليل مثل هذه الشواهد تحيلاً مرضياً يمكن الاطمئنان إليه، فجل ما تستطيع كشفه، هو المعنى الحرفي، وهو غير مراد هنا.

ونلاحظ في القول المتقدم لابن يعيش، أنه ذهب هذا المذهب مخافة اللبس عند المتلقي، إذ قال: "لأنه مما يشكل ويلتبس"، وفي ذلك تأكيد لما ذهب إليه في غير موضع: وهو أن طائفة من النحاة أولت المتلقي اهتماماً بالغاً، بيد أنه اهتمام تشيّر مثل هذه الشواهد إلى قصوره في الدراسة النحوية؛ لأنه كان اهتماماً على حساب المتكلم، وهو منتج الكلام، وإليه يجب أن تنصرف العناية أولاً، وهذا ما أشار إليه الجاحظ بقوله: "المفهم لك والمتفهم عنك شريكان في الفضل، إلا أن المفهم أفضل من المتفهم"⁽³⁶⁾.

وينقل الجرجاني كلام أبي علي الفارسي، إذ يقول: "ينبغي أن يكون ((كراي)) خيراً مقدماً ويكون الأصل ((كراك كراي))؛ أي نم وإن لم أنم فنومك نومي، كما تقول: فم، وإن جلست فقيامك قيامي، هذا هو عرف الاستعمال في نحوه [ثم قال]: وإذا كان كذلك فقد قدم الخبر وهو معرفة وهو ينوي به التأخير من حيث كان خيراً"⁽³⁷⁾، [قال] فهو كبيت الحماسة: [الطويل].

بئونا بنو أبنائنا وبنائنا بئوهن أبناء الرجال الأباعد.

ففي الشاهد الأول: ((كراي كراكا))، تعين فيه تقديم الخبر على المبتدأ خلافاً للقاعدة التي تمنع تقدم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين عند بعض النحاة، فلو قدرت ((كراي)) مبتدأ و((كراكا)) خبراً، لأفسدت الصورة التي أرادها الشاعر، فهو في هذه التركيب الذي تقدم فيه الخبر، يريد أن يلفت النظر إلى حاله هو، بدليل ياء المتكلم؛ ليجعل حبيبه على يقين تام أن حاله مع حال من يحب سيان في المشقة والأرق؛ ولهذا قدم شاهداً في الشطر الثاني (شاهدي.. ذاك كذلك)، أضف إلى ذلك أن تعبيره عن هذا القصد بتلك الصورة ليكاد ينبئ أن حاله في كراه أصبحت أشد من حالة المسقوم أصلاً. وهذا ما لا يمكن أن تؤديه الصورة الثانية (كراك كرايا).

إذاً، لا بد من الاستعانة بالقرائن المعنوية المختلفة، ولاسيما أوضاع المتكلم في أثناء التحليل النحوي، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، إذ إن فقدان ما يميز الوظائف النحوية بعضها من بعض يحتم على المتلقي أن يستعين بالعناصر الدلالية لتمييز تلك الوظائف داخل التركيب. والكلام ذاته ينطبق على الشاهد الآخر، وموطن الشاهد فيه (بنونا بنو أبنائنا)، وهو من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف في مسألة [القول في تقديم الخبر على المبتدأ]، فاستشهد البصريون به على جواز ذلك⁽³⁸⁾.

وهنا لا بد من تفصيل القول في هذا الشاهد. أولاً، التقديم هنا على نية التأخير، فقد أراد الشاعر أن يجعل بني الأبناء داخلين في نصاب الأبناء في النسب؛ أي (بنو أبنائنا كأبنائنا)، فلو لم ينو به التأخير لدخل في المحال، أو الخلف من القول بعبارة الجرجاني؛ لأنه يقتضي حينئذ تشبيه الأبناء ببني الأبناء، وهذا غلط يقره المنطق. وبعبارة

(36) - الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين. تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 7، 1988، ج 1، ص 11.

(37) - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز. ص 486. وهناك خلاف في نسبة هذا البيت، ينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر خزنة الأدب ولب لسان العرب، تح: محمد نبيل طريقي، اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1998، ج 1، ص 423.

(38) - ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف. تح: د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط 1، د ت، ص 61 وما بعدها.

أخرى: التَّرْكيب من التَّشْبِيهِ المقلوب، إذ قَدَّمَ المشبَّه به (بنونا) وأخَّرَ المشبَّه (بنو أبنائنا)؛ لأنَّ ذلك أدخُلَ في التَّأَكِيدِ وأقوى للمبالغة؛ ولتناول القضية العامَّة وإثباتها ثَمَّ القضية الجزئية، إنَّ صَحَّ لنا استخدام لغة المناطق، يقول الجرجاني من كلام أبي عليِّ الفارسيِّ: "فقدَّم خبر المبتدأ وهو معرفةً وإنما دَلَّ على أنَّه ينوي التَّأخِيرَ، المعنى، ولولا ذلك لكانت المعرفة إذا قُدِّمَتْ هي المبتدأ لتقدُّمها"⁽³⁹⁾.

هكذا نَظَرَ الجرجانيُّ إلى بنية التَّرْكيب العربيِّ نظرةً وظيفيةً تتعدَّى حدودَ القواعد المفروضة، إذ يتبيَّن من التَّحليل الذي يقدِّمه بينَ شاهدٍ وآخر، أنَّ "مثلَ هذا الكلام لا يعني غير التَّعبير عن ربط الظَّاهرة التَّرْكيبية في اللُّغة، بالظَّاهرة المعنوية المركَّبة في نفس المتكلِّم"⁽⁴⁰⁾، وكلُّ ذلك ناتجٌ من انطلاقه من مبدأ الأشعرية الأثير القاضي بتقديم المعاني على الألفاظ.

ومن هنا، "فإنَّه من الواجب على المتكلِّم البليغ، وعلى النَّحويِّ في أثناء تحليله للتَّرْكيب العربيَّة ومحاولة فهمها، فهَمُّ الغرض من الكلام ومراعاة حال السَّامع، وإلَّا كان تحليلُ الجملة خطأ"⁽⁴¹⁾. وبناءً على هذا الفهم يذهبُ الجرجانيُّ إلى أنَّ إجراء الكلام على ظاهره من دون بصيرٍ بمقاصده وأغراضه مؤدِّ -لا محالة- إلى الزَّلَلِ ومجانبة الصَّواب. من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ ادعوا الله أو ادعوا الرَّحْمَنَ أَيًّا ما تدعوا فلهُ الأسماءُ الحسنى﴾ [الإسراء، الآية، 110]. يقولُ الجرجانيُّ: "من نَظَرَ إلى قوله تعالى.. ثُمَّ لم يعلم أنَّ ليس المعنى في (ادعوا) الدُّعاء، ولكن الذِّكْر بالاسم كقولك: هو يُدْعَى زيدا ويُدْعَى الأمير؛ وأنَّ في الكلام محذوفاً، وأنَّ التَّقدير: قُلْ ادعوه الله أو ادعوه الرَّحْمَنَ أَيًّا ما تدعوا فلهُ الأسماءُ الحسنى: كان بعرض أنَّ يقع في الشُّرك من حيثُ إنَّه إنَّ جَرَى في خاطره أنَّ الكلام على ظاهره خرجَ ذلك به، والعياذ بالله تعالى، إلى إثباتِ مدعوِّين..."⁽⁴²⁾.

فالفعلُ هنا، بمعنى (سَمَى)؛ أي سَمَّه اللهُ أو سَمَّه الرَّحْمَنَ، فهو متعدِّ إلى مفعولين، فحذِفَ المفعولُ الأوَّلُ. أمَّا إجراء الآية على أنَّ (ادعوا) من الدُّعوة والنَّضْرُع فيجعلُ مقتضى الآية أنَّ مع الله إليها آخر فادعِهِ أيضاً، إذ تذكرُ الكتبُ التي عُنِيَتْ بأسباب النزولِ أنَّ الرِّسولَ كان بمكَّةَ .. فدعا فقال في دعائه: يا الله يا رحمن، فقال المشركون: انظروا إل هذا الصَّابئِ ينهانا أن ندعوا إلهين وهو يدعو إلهين، فأنزل اللهُ: قُلْ ادعوا الله أو ادعوا الرَّحْمَنَ..."⁽⁴³⁾. كلُّ ذلك يفيدُ أنَّ الجرجانيُّ لم يتوقَّف عند تصوُّر المعنى الدَّلاليِّ العامِّ في التَّرْكيب، وإنما تخطَّى ذلك إلى معرفة المدلولِ المعجميِّ الخاصِّ للكلمة؛ ليتمكَّنَ بعد ذلك من فهم الوجه النَّحويِّ في الإعرابِ فهماً سليماً.

ولعلَّه قد صار بيِّناً ما ابتدأ به الجرجانيُّ وأعاد من "أنَّ الفائدةَ تعظُمُ في هذا الضَّرْبِ من الكلام إذا أنت أحسنت النَّظَرَ فيما ذكرته لك من أنَّك تستطيعُ أن تنقلَ الكلامَ في معناه عن صورةٍ إلى صورةٍ من غير أن تغيَّرَ في لفظه شيئاً.. وهو الذي وسَّعَ مجالَ التَّأويلِ والنَّفْسِيرِ حتَّى صاروا يتأوَّلونَ في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر..."⁽⁴⁴⁾. ففي قوله: "من غير أن تغيَّرَ من لفظه شيئاً"، يشيرُ إلى لبِّ القضية التي عليها البحثُ؛ أي إلى ما يتعاوَرُ الكلامُ من

(39) - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز. ص 486.

(40) - الحلواني، د. محمد خير، أصول النحو العربي. جامعة تشرين، اللاذقية، 1979، ص 186.

(41) - صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب. ص 203.

(42) - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز. ص 287.

(43) - السيوطي، جلال الدين، أساليب النزول، المسمى (الباب الثَّوَل في أسباب التَّوَل). مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان،

ط 1، 2002، ص 166.

(44) - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز. ص 286.

ملايساتٍ غير لغوية تحف العملية النحوية: من منكلم، مخاطب، مقام.. تسهم في توجيه دلالة الكلام كما أسهمت في إنتاجه.

ولعل الشواهد التي ساقها الجرجاني في باب اللطف والنظم من أدل الشواهد التي تبين موقع مقاصد المنكلم وتأويل المتلقي من نظرية الجرجاني، فجمع في تحليله لتلك الشواهد بين المستويات التركيبية والدلالية والتداولية. ومن الشواهد الكاشفة قول أبي النجم: [الرجز] .

قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعُ⁽⁴⁵⁾.

يقول الجرجاني: "قد حملهُ الجميع على أنه أدخل نفسه من رفع ((كل)) في شيءٍ إنما يجوز عند الضرورة من غير أن كانت به ضرورة، قالوا لأنه ليس في نصب ((كل)) ما يكسر له وزناً أو يمنع من معنى أرادته..."⁽⁴⁶⁾، وهو في ذلك يشير إلى من توهموا أن الشاعر رفع ((كل)) للضرورة الشعرية توهماً منه (الشاعر) أن النصب يكسر البيت ويخلُ بمعناه، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، إذ قال: " لأنَّ النَّصْبَ لَا يَكْسُرُ الْبَيْتَ"⁽⁴⁷⁾.

أمَّا الجرجاني، فقد نحا في تفسير معنى البيت نحواً مختلفاً، مستعيناً بمقاصد المنكلم التأوية خلف التراكيب، فكانت الاستجابة لفكرة المقاصد في دراسته إيماناً منه أن الاهتمام بها يكفل توضيح كثير من القيم الكامنة في التراكيب اللغوية شعرها ونثرها؛ ولهذا ذهب إلى القول في تنمة النص السابق: " وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا حاجة له إلى ذلك وإلا لأنه رأى النصب يمنع ما يريد ، وذلك أنه أراد أنها تدعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً ألبتة لا قليلاً ولا كثيراً، ولا بعضاً ولا كلاً. والنصب يمنع من هذا المعنى ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه، وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في ((كل)) والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن"⁽⁴⁸⁾.

وقد أنشد ابن هشام البيت في المغني برواية الرفع، وذكر كلاماً في (كل) قد يكون في ذكره توضيحاً لذلك، يقول: "قال البيانيون: إذا وقعت ((كل)) في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد"⁽⁴⁹⁾. وقد أنشد للمتنبّي: [البيسط]

ما كُلُّ ما يتمي المرء يُدرُكُهُ تجري الرياحُ بما لا تشتهي السفنُ⁽⁵⁰⁾.

ثم تابع ابن هشام: "وإن وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد..."⁽⁵¹⁾. وقد استشهد على ذلك ببيت أبي النجم الذي عليه مدار القول ههنا.

ومن خلال ما تقدم، يتبين أن قراءة النصب مؤدية -لا محالة- إلى الخلل والفساد، وخلاف المنطق والمراد، ذلك أن النصب يقتضي -كما يقول الجرجاني- أنه أتى بعضاً من الذنب الذي ادعته، وهذا خلاف المنطق والحقيقة،

(45) - ينظر: السكاكي، أبو يعقوب، مفتاح العلوم، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1983، ص 393.

وكذلك: البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب، ج 1، ص 349.

(46) - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 215.

(47) - سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب. تج: عبد السلام هارون، دار: التاريخ، بيروت، لبنان، دط، دت، ج 1، ص 95.

(48) - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز. ص 215.

(49) - ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب. علق عليه: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1، ج 1، 2001، ص 175.

(50) - ينظر: البرقوق، عبد الرحمن، شرح ديوان المتنبّي. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1986، ج 4، ص 366.

(51) - ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب. ج 1، ص 175.

ولاسيما إذا علمنا أن معنى البيت: هو أن زوجته ادّعت أن له ذنباً في شبيهه وعجزه، وغير ذلك من أمارات الشَّيْخوخة، ومن هنا، فإن رفعة (كل) مؤذن بأنه لم يصنع منه شيئاً لا كلاً ولا بعضاً. وهذه هي الحال، فأمر الشَّيْب والعجز خارج عن إرادة الإنسان. هكذا يفهم الجرجاني العلاقة الجدلية بين التَّركيب والقصد، أو بين البنية والوظيفة، وهو فهم يؤكد أن نظريته تنطلق من أساسين: "الأول: نفسي يضم الدلالة أو المعنى النفسي، ويشكل قصد المتكلم أو غرض الكلام.. والثاني لغوي: يضم الألفاظ المنطوقة، إذ تتلاحم الدلالات المعجمية بالدلالات السياقية على مستوى التأليف"⁽⁵²⁾. ومن هنا يتأكد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التَّركيب والقصد المتوخى منه، كما يتأكد أن لفهم مقاصد المتكلم وما يدور في نفسه من هواجس وخواطر، أثراً كبيراً في فهم الوجوه النحوية وترجيح وجه على آخر، يقول الدكتور فاضل السامرائي: "والذي يبدو لي أن ليس وجه أرجح من وجه بل إنما يكون ذلك بحسب المعنى والقصد وحسبما يقتضيه السياق والمقام"⁽⁵³⁾.

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد انعقدت هذه الدراسة لتناول مفهوم القصد، وأثره في توجيه الخلاف النحوي في دلائل الإعجاز، فاستهدفت إخضاع نصوصه لقراءة بعض الأدوات اللغوية المعاصرة، ولاسيما نظرية أفعال الكلام، ففيها من المفاهيم والنصيرات ما يعنى النحو العربي بمصطلحات عصرية جديدة، ويثمن جهود العلماء العرب في هذا الميدان، وفي نهاية البحث، لا بد من نظرة تبيين ما أنجزته الدراسة، وتلخص أهم النتائج التي توصلت إلى الكشف عنها، ووقف عليها العزم، وعندها بلغ الشَّاط:

- أظهر عبد القاهر الجرجاني - وبحكم مرجعيته الأشعرية - احتفاءً كبيراً بالمتكلم والمتلفي على حد سواء، ولهذا كان يطيل الحديث ويقلب وجوه المعنى، وينقب في وجوهه وفروقه، حتى يضع يده على المعنى المطلوب الذي هو قصد المتكلم ومبتغاه فيما يقول.

- تبيين للبحث أن الأخذ بمفهوم القصد واستثماره في دراسة التَّركيب النحوي العربي يمكن أن يساهم إيجاباً بنقل التفكير النحوي العربي من مستواه الشكلي الضيق إلى مستوى تداولي مرين، عبر ربط التَّركيب بمنجزه ومقامات إنجازهِ المختلفة.

- إن الاشتغال على مفهوم القصد لم يحظَ بنصيب من الدراسة وافر في النحو العربي، إذ هي دراسات تتأولت هذا المفهوم على استحياء، إما في عناوين جاءت مخالفة لمضامينها في بعض الأحيان، وإما في مباحث غير مقصودة لذاتها، وإما في حواشٍ سفلية لا تشفي غليل الدارس في أحيان أخرى. وقد تبيين للبحث، من خلال تتبع هذا المفهوم في مظانهِ، أن توظيفه في الدراسة النحوية العربية خاصةً كقيل بالقضاء على كثير من الخلافات النحوية التي تمثلت بها كُتُب النحو ومؤلفاته دونما نفع أو فائدة، إنما هي عبء أضحى ثقيلاً على دارسي العربية، مبتدئين ومتخصصين على حد سواء.

- تبيين لعبد القاهر، كما تبيين لنا ونحن نعيد قراءته، أن الاعتبارات اللغوية وحدها غير كافية لفهم التَّركيب العربي فهماً سليماً، فاهتدى إلى اعتبارات أخرى غير لغوية، جعلها مدخلاً مناسباً لفهم كثير من الشواهد العربية

(52) - بحيري، د. سعيد حسن، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة. مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005، ص9.

بتصرف يسير.

(53) - السامرائي، د. فاضل صالح، الجملة العربية والمعنى. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص131.

وتفسيرها تفسيراً يمكن الاطمئنان إليه، وقد استثمر لذلك بعض الظواهر والمفاهيم التي بلورتها اللسانيات التداولية وفلسفة اللغة حديثاً، ومنها مفهوم المقصدية، وحال المخاطب أو الإفادة.

أما التوصيات فأهمها: مراجعة العلاقة بين النحو وعلم المعاني، ذلك أن المقاصد هي وثيقة الصلة بهذا الأخير؛ لأن الفصل بينهما أزهق روح الفكرة وبتز طرفها بتراً مضللاً، من ذلك مثلاً: ندرس في علم النحو التقديم والتأخير والحذف والذكر، ثم ندرس مقاصد ذلك وأغراضه في علم المعاني، كما يوصي البحث بمراجعة بعض الخلافات النحوية لكي عروق الجدل حول بعض مسائلها، اهتداءً بصنيع الجرجاني في استثماره مفهوم المقاصد لفهم الوجه النحوي السليم، ولاسيما عند كلامه على اللفظ والنظم في مدونته الشهيرة: دلائل الإعجاز.

وبقي أن نشير إلى أن الشواهد التي استهدف البحث إخضاعها لاختبار ذلك المفهوم التداولي؛ مفهوم القصد، ما هي إلا أمثلة من شواهد كثيرة، شعرية وقرآنية أوردها الجرجاني في دلائل الإعجاز، ولكن المقام لا يتسع لعرضها جميعاً، ذلك أن غاية البحث هي إمطة اللثام عن هذا المفهوم في الموروث العربي لإثبات احتواء التراث العربي على أفكار ومفاهيم ذات إجراءات تداولية، ما يفتح المجال لإعادة قراءة ذلك التراث العظيم في ضوء ما استجد من علوم ومعارف معاصرة.

المراجع:

القرآن الكريم.

1. أوستين، جون، نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلام . ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، دط، 1991.
2. أحمد نحلة، د. محمود، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. دار المعرفة الجامعية، دط، 2002.
3. الأبياري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف . تح: د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط1، د ت.
4. بحيري، د. سعيد حسن، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة . مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005.
5. البرقوقي، عبد الرحمن، شرح ديوان المتنبي. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1986.
6. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تح: محمد نبيل طريفي، اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1998.
7. النبريزي، الخطيب، شرح ديوان أبي تمام. محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، مج4، ط3، دت.
8. أبو تمام، الديوان، شرح الخطيب النبريزي، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط4، د ت.
9. الحلواني، د. محمد خير، أصول النحو العربي. جامعة تشرين، اللاذقية، 1979.
10. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز. تعليق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2، د ت.
11. الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة. تعليق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، دت.
12. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين. تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1988.

13. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص. تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط2، دت.
14. الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس. دار الهداية، د ط، دت.
15. الزمخشري، جار الله أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1999.
16. السكاكي، أبو يعقوب، مفتاح العلوم، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1983.
17. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب. تح: عبد السلام هارون، دار: التاريخ، بيروت، لبنان، دط، دت.
18. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر. دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1983.
19. السيوطي، جلال الدين، أسباب النزول، المسمى ((باب النقول في أسباب النزول)). مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.
20. سيرل، جون، العقل واللغة والمجتمع - الفلسفة في العالم الواقعي. تر: سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
21. السامرائي، د. فاضل صالح، الجملة العربية والمعنى. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
22. الشايب، أحمد، الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية. مكتبة النهضة المصرية، ط 8، 1991.
23. الشهري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب - مقارنة لغوية تداولية. دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
24. صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي. دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005.
25. العمري، محمد، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 1999.
26. غاري بريور، ماري نوال، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات. تر: عبد القادر فهم الشيباني، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2007.
27. الغزالي، أبو حامد، المستقصى في علم الأصول. تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
28. لهوبمل، أباديس، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم متابعة تداولية. مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري - جامعة بسكرة، الجزائر، العدد9، 2013.
29. ابن منظور، محمد بن المكرم، لسان العرب. دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، دت.
30. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب. علق عليه: أبو عبدالله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
31. ابن يعيش، موفّق الدّين، شرح المفصل. إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت.